



## لا أمر لمن لا يطاع

لا اسعد من المواطن اللبناني اليوم، فهو، على ما يشاع، الأمر الناهي في ما يتصل بمصير جمهوريته ورئاستها. وهو فوق كل شيء محظوظ بوجود طاقم من المسؤولين لا همّ عندهم، عندما يأتي استحقاق جدي كالتبديل الرئاسي، غير الانصات الى الرغبات الشعبية وتجنيد انفسهم لترجمتها واقعا. وكيف يمكن بعد ذلك التهويل بأن الديمقراطية في خطر؟

بلى، الديمقراطية، او بالاحرى القليل المتبقي منها، في خطر. ولا يتعلق الامر بانتماء " المرشح الأوفر حظا" الذي تستدر من اجله الارادة الشعبية، الى المؤسسة العسكرية وهي بحسب النصوص الدستورية درع النظام الديمقراطي، بمقدار ما يتعلق بآليات تجييش الارادة الشعبية المفترضة وما قد يترتب عليها غدا. نضع جانبا هنا الصدقية المشكوك فيها للداعين الى الاخذ باستطلاعات رأي لا نعرف عنها الكثير، وهم الذين كانوا بالامس القيمين على تزوير الانتخابات النيابية او المستفيدين منه.

فلا احد يولد ديموقراطيا ويظل بامكان اعداء الديمقراطية ان يكتشفوا فجأة مزاياها. ألسنا في بلد المعجزات؟ كذلك نضع جانبا الصدقية المنسوبة الى استطلاعات الرأي، وان يكن يجدر التذكير بأنها موضع شك اصلا في مجالات اكثر "براءة" كالاعلانات مثلا.

فكيف عندما يتصل الامر بالسياسة، وفي بلد ورث من سنوات الحرب عادة التقية؟ هذا فضلا عن نزعة مزمنة في هذه المنطقة من العالم الى "طلب السترة". ومع ذلك، سنقبل بما يقال عن تأييد ٣٠ او ٣٥ في المئة من الرأي العام لترئيس قائد الجيش، بل نقبل ان يتم سحب هذه النسبة الى ٩٥ في المئة، كما ذهب اليها وزير الداخلية، وهو في اي حال أخبر الجميع في قياس العاطفة الشعبية. ونضع جانبا أخيرا الدوافع التي تقف وراء هذه الحملة، والتساؤل حول معناها: هل هي نسخة رئاسية من "المحدلة" التي تعرفنا عليها في الانتخابات النيابية قبل عامين ثم في الانتخابات البلدية هذه السنة؟

ام انها محاولة يقوم بها جزء من الطاقم الحاكم للتأثير في قرار سوريا، الناخب الاوحد كما صار مقراً؟ ولا تُستبعد الفرضية الاخيرة من الناحية النظرية فالتاريخ الحديث مليء بأمثلة عن نخب في بلد محمي تسعى بل تنجح في الضغط على البلد الحامي. عندها يكون الاحتكام الراهن الى رأي عام مفترض مجرد تلاعب، الامر الذي لن يدوم ان ثبت، اذ لا يعقل ان تقبل سوريا بأي ضغط من أي جهة أتى. لذلك ستفترض هنا ايضا ان المعطن هو الحاصل. اما الخطر الجدي على ما تبقى من ديموقراطية، فيمكن في ما قد يحصل غداً اذا كتب للعماد اميل لحود ان يصل الى حيث يصبو.

فبعد المرحلة الاولى من التناغم بين الرأي العام والعهد الجديد، ما الذي سيجري عندما سيتبين ان رجلا واحداً، أيا يكن، ليس قادرا على انجاز كل التغيير المرجو، لا في اربع وعشرين ساعة، كما ادعى نائب رئيس المجلس، ولا حتى في أشهر؟ هنا، الحق يقال ان العماد لحود لم يدع لحظة هذه القدرة العجائبية، ولعله انتبه الى مخاطر مثل هذا التبشير بحسب ما بدأ يرشح في الصحف.

ولكن ما الذي سيفعله عندها المتلاعبون بالرأي العام اليوم؟ امامهم خياران: اما ان يبقوا على مذهبهم الديمقراطي المستجد فيرحلون من تلقاء انفسهم ان وصلت الى مسامعهم نتائج استطلاعات رأي



سلبية، واما ان يعودوا من حيث أتوا، اي الى نزعة التزوير والتمويه والى منطق الترغيب والترهيب الذي طالما وافق مصالحهم، فيضعون العهد الجديد امام مشاكل هو في غنى عنها. لكن الاخطر من ذلك انهم سيعيدون الناس الى حال احباط لم نعرف كيف بدأنا نخرج منها. ولا إحباط أكبر من ان يكتشف من قيل له بعد طول احتقار انه صاحب الرأي وأن لا أمر لمن لا يطاع.

**سمير قصير**



<b>Id-Reference</b>	98-Pr-000331	
<b>Media</b>	(Support)	HC
<b>Title</b>		لا أمر لمن يطاع
<b>Subtitle</b>		
<b>Section</b>		
<b>Language</b>		عربي
<b>Source</b>		النهار
<b>Page</b>		١ تنمة ٢٠
<b>Date</b>		الجمعة ٢٥ أيلول ١٩٩٨ 25/09/1998
<b>Author</b>		سمير قصير
<b>Co-Author</b>		
<b>Keywords</b>		
	<b>Persons</b>	اميل لحود
	<b>Locations</b>	لبنان
	<b>Dates</b>	
	<b>Themes</b>	لبنان - ديموقراطية - انتخابات رئاسية - انتخابات نيابية - اميل لحود - سوريا نظام - قائد جيش - انتخابات بلدية - وصاية سورية - رأي عام لبناني - استطلاعات رأي - انتخابات - استحقاق رئاسي - مؤسسة عسكرية - قرار سوريا -
<b>Subject</b>		